STATE OF MAINE
GOVERNOR'S OFFICE OF POLICY INNOVATION AND THE FUTURE
181 STATE HOUSE STATION
AUGUSTA, MAINE
04333-0181

الحاكمة ميلز والمدعي العام فراي يطالبان إدارة ترامب بالكشف الكامل عن تفاصيل اعتقالات إدارة الهجرة والجمارك (ICE) في ولاية مين

في رسالة إلى وزيرة الأمن الداخلي نويم والقائم بأعمال مدير إدارة الهجرة والجمارك (ICE) ليونز، تطالب الحاكمة والمدعي العام بإجابات حول العملية المعززة الأخيرة ووضع الأشخاص الذين اعتقلتهم ICE.

أوغوستا، ولاية مين — وجّهت حاكمة ولاية مين جانيت ميلز والمدعي العام آرون فراي اليوم رسالة إلى وزيرة الأمن الداخلي كريستي نويم والقائم بأعمال مدير إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) تود ليونز، مطالبَين إدارة ترامب بالإفراج الفوري عن معلومات كاملة بشأن كل شخص تم احتجازه خلال العملية "المعززة "الأخيرة لإنفاذ قوانين الهجرة في ولاية مين، ومدينَين المسؤولين الفيدراليين لتنفيذهم اعتقالات سرّية مزّقت العائلات وأرعبت المجتمعات في أنحاء الولاية.

وفي بيان صحفي صدر أمس، زعمت ICE أنها اعتقلت 206 شخصًا في ولاية مين، إلا أن الإدارة لم تكشف علنًا سوى عن معلومات محدودة تتعلق بعشرة أشخاص فقط من بينهم.

وتشير تقارير إخبارية إلى أن بعض المعتقلين يبدو أنهم كانوا موجودين في البلاد بشكل قانوني ولم يرتكبوا أي جريمة، وهو ما يتناقض مباشرة مع ادعاء إدارة ترامب بأنها كانت تستهدف "أسوأ الأسوأ". وقد أدت تصرفات ICE إلى فصل الآباء عن أطفالهم الصغار وترك العائلات تواجه خطر الإخلاء وعدم الاستقرار المالي والخوف، دون أي وضوح بشأن أماكن احتجاز ذويهم.

وطالبَت الحاكمة والمدعي العام الحكومة الفيدرالية بتقديم هوية كل شخص تم اعتقاله، والأساس القانوني لكل اعتقال، والموقع الحالي لكل محتجز، وخطط الحكومة الفيدرالية بشأن كل فرد.

وكتبَت الحاكمة ميلز والمدعي العام فراي:" هناك أشخاص في ولايتنا اليوم لا يعرفون أين يوجد أحباؤهم بسببكم. هذا أمر غير مقبول، وهو لا يشكّل فقط انتهاكًا لحقوقهم الدستورية، بل يشكّل تهديدًا للحقوق الدستورية المكفولة لنا جميعًا. إن شعب ولاية مين يستحق إجابات، ويستحق المساءلة."

وأضافا:" في أمريكا، لا توجد شرطة سرّية. وفي أمريكا، لا ننفذ اعتقالات سرّية. إذا كانت لديكم مذكرات توقيف، فاعرضوها. إن شعب ولاية مين يحق له الاطّلاع على هذه المعلومات الأساسية."

كما طالبت الحاكمة ميلز والمدعي العام فراي وزارة الأمن الداخلي بالكشف عن عدد العملاء الفيدراليين الذين تم نشرهم في ولاية مين خلال هذه العملية، وتحديد الضباط المشرفين المسؤولين عن أنشطة إنفاذ القانون ورتبهم.

وكتبا أيضًا:" في ولاية مين، نعرف كيف يبدو إنفاذ القانون الجيد." فضباطنا يتلقون تدريبًا مكثفًا ويخضعون لمعايير عالية من الأداء والمساءلة. وهم يعملون على بناء الثقة مع المجتمعات التي يخدمونها — لا على زرع الخوف والترهيب والانقسام، كما فعل عملاؤكم."

وفيما يلي النص الكامل للرسالة:

وزيرة الأمن الداخلي نويم والقائم بأعمال المدير ليونز،

وفقًا لبيان صحفي صادر عن إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) بتاريخ 29 يناير، اعتقلت الإدارة 206 شخصًا خلال عمليتها "المعززة "في ولاية مين.

وقد قدّمت ICE معلومات عامة محدودة عن 10 أشخاص فقط من بين هؤلاء. إلا أن تقارير صادرة عن وسائل الإعلام وغيرها تشير إلى أن ICE اعتقلت، من بين كثيرين آخرين، اثنين من مسؤولي إنفاذ القانون، وممرضة، ومهندسًا مدنيًا، كما قامت — بلا مبالاة وقسوة — بفصل أطفال صغار عن آبائهم. ويبدو أن العديد من هؤلاء الأشخاص كانوا موجودين في البلاد بشكل قانوني ولم يرتكبوا أي جرائم، وهو ما يناقض ادعاءاتكم بأن إدارة ترامب تستهدف فقط "أسوأ الأسوأ".

وفي الواقع، وبدلًا من وصف هؤلاء الأشخاص بأنهم "أسوأ الأسوأ"، فإننا نرى أن الأسوأ حقًا هو الأساليب القاسية التي انتهجتها وكالتكم. ففي ولاية مين، نعرف جيدًا كيف يبدو إنفاذ القانون السليم. فضباطنا يتلقون تدريبًا مكثفًا ويخضعون لمعايير عالية من الأداء والمساءلة. وهم يعملون على بناء الثقة مع المجتمعات التي يخدمونها — لا على زرع الخوف والترهيب والانقسام، كما فعل عملاؤكم.

إن الانتهاء الظاهري للعملية المعززة في ولاية مين لا يضع حدًا للألم والمعاناة التي ألحقها عملاؤكم بالمجتمعات في جميع أنحاء ولايتنا — أشخاص تعرضوا للترويع، وشركات جرى تهديدها، وكل ذلك على يد حكومتهم نفسها.

هناك أشخاص في ولايتنا اليوم لا يعرفون أين يوجد أحباؤهم بسببكم. وهذا أمر غير مقبول، ولا يشكّل فقط انتهاكًا لحقوقهم الدستورية، بل يمثل تهديدًا للحقوق الدستورية المكفولة لنا جميعًا. إن شعب ولاية مين يستحق إجابات، ويستحق المساءلة. وبناءً عليه، نطالب بتقديم المعلومات التالية:

1. عدد العملاء الفيدراليين الذين تم نشرهم في ولاية مين ضمن العملية المعززة، وأسماء الضباط المشرفين ورتبهم.
2. هويات جميع الأشخاص الذين اعتقلتهم ICE خلال عمليتها في ولاية مين.
3. الأساس القانوني لكل اعتقال نفذته ICE خلال عمليتها في ولاية مين.
4. الموقع الحالي لكل شخص اعتقلته ICE خلال عمليتها في ولاية مين.
5. خطط الحكومة الفيدرالية بشأن كل شخص اعتقلته ICE خلال عمليتها في ولاية مين.

في الولايات المتحدة، لا توجد شرطة سرّية. وفي الولايات المتحدة، لا ننفذ اعتقالات سرّية. وكما قلنا من قبل، إذا كانت لديكم مذكرات توقيف، فاعرضوها. إن شعب ولاية مين يحق له الحصول على هذه المعلومات الأساسية. ولاية مين لن تُرهب. ونحن نطالبكم بالإجابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جانيت ت. ميلز

حاكمة ولاية مين

آرون م. فراي

المدعي العام